الخلاصة :

شهد إبلاغ المدقق على المستوى الدولي تطورا متسارعا خلال السنوات الماضية، حيث بدأت المهنة تعطي اهتماماً لتطوير مستوى إبلاغ المدقق وتحسين تقريره من المعلومات من خلال إصدار وتعديل بعض معايير التدقيق الدولية ذات الصلة, ويشير واقع الحال إلى قصور إبلاغ المدقق في العراق في العديد من المجالات ومن بينها التحديد الواضح لمسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية ومسؤولية المدقق عن إبداء الرأي عن تلك القوائم في حدود المعايير المحاسبية والتدقيقية ذات الصلة, وكذلك تعديل الرأي عندما تكون القوائم المالية ككل غير خالية من الأخطاء الجوهرية بناءً على أدلة تدقيق كافية ومناسبة, أو بناءً على عدم قدرة المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة, فضلاً عن خلو تقرير المدقق من الفقرات التأكيدية التي تشد انتباه المستخدمين إلى أمور أساسية تم عرضها والإفصاح عنها (أو لم يتم عرضها والإفصاح عنها) في القوائم المالية والتي تؤثر في فهمهم لمضمونها وفهمهم لعملية التدقيق ومسؤوليات المدقق. وفي ضوء ما سبق أوصى البحث بضرورة العمل على تطوير إبلاغ المدقق في العراق من خلال تعديل دليل التدقيق المحلي (2) وإصدار معايير أو أدلة تدقيق أخرى بما ينسجم والتطورات البيئية المستجدة ويحقق التوافق مع معايير التدقيق الدولية.